Journal Of the Iraqia University (69-2) October (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

تطوير بيئة الأعمال والاستثمار وتأثيرها على الانفاق السياحي في العراق دراسة تحليلية للفرص والتحديات

الباحث الأول : المدرس اسراء سعد فهد

الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياحية

الباحث الثاني : الأستاذ الدكتوريونس بوجلبان

جامعة صفاقس كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس تونس

Israa.saad@uomustansiriyah.edu.iq
Mustansiriyah University
younes.boujelbene@gmail.com
University of Sfax
/Faculty of Economic Sciences and Management
Department of Economics

المستخلص :

النشاط السياحي نشاط اقتصادي مهم على المستويات العالمية والوطنية اذ تؤدي صناعة السياحة دورا مهما في تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي كونها تعد من الركائز الأساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات. و يعد تطوير بيئة الأعمال والاستثمار أمرًا حاسمًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في أي دولة، وفي سياق دولة العراق يتمتع القطاع السياحي بإمكانات هائلة للتطور والنمو، والذي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية. ومن أجل استثمار هذه الإمكانات الكبيرة، يتطلب تطوير بيئة الأعمال وتهيئة الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات السياحية. أظهرت الدراسة أن صناعة السياحة لها تأثيرات اقتصادية إيجابية عديدة، تتمثل في المكاسب الكبيرة التي تسهم في العملية التنموية، خاصة عند تطوير بيئة الاعمال والاستثمار للقطاع الخاص، بدعم من القطاع العام من خلال تفعيل سياسات التمويل والتشريع المحفز وإعداد خطط للبنى التحتية السياحية لتحسين البنية التحتية السياحية في العراق، بما في ذلك تطوير الفنادق والمطاعم والمواقع التاريخية ووسائل النقل العام، اذ يعد ضرورياً لتوفير تجارب سياحية مريحة وممتعة للزوار. من خلال هذه التحسينات، يمكن توجيه الإنفاق السياحي بشكل أكبر نحو الداخل وجذب سياح من خارج العراق لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة، مما يسهم في تحقيق نتائج إيجابية على المدى الطويل.الكلمات الافتتاحية : قطاع الاعمال والاستثمار ، صناعة السياحة، الانفاق السياحي

Abstract:

Tourism is a significant economic activity on both national and global levels, playing a crucial role in strengthening and enhancing the national economy as a foundational pillar of service economies. Developing a conducive business and investment environment is critical for boosting economic growth and achieving sustainable development in any country. In the context of Iraq, the tourism sector possesses substantial potential for development and growth, which can significantly contribute to enhancing the economy, creating job opportunities, and fostering social development. To capitalize on these substantial opportunities, it is necessary to develop the business environment and create favorable conditions to attract tourism investments. The study

demonstrates that the tourism industry has numerous positive economic impacts, reflected in substantial gains that contribute to developmental processes, especially through the development of the business and investment environment for the private sector, supported by the public sector through activating financing policies and stimulating legislation, and planning for tourism infrastructure. Improving Iraq's tourism infrastructure, including the development of hotels, restaurants, historical sites, and public transportation, is essential for providing comfortable and enjoyable tourist experiences. Through these improvements, directing tourism expenditure more domestically and attracting tourists from outside Iraq can achieve tangible economic and social benefits, contributing to positive long-term outcomes.Keywords: Business and Investment Sector, Tourism Industry, Tourism Expenditure

المقدمة:

تتمتع صناعة السياحة بأهمية استراتيجية في تنمية الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة في العديد من الدول. وفي العراق بإمكانها أن تكون مصدرًا هامًا للإيرادات وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتعد بيئة الأعمال والاستثمار أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر على نمو القطاع السياحي والإنفاق السياحي في العراق.ان تطوير بيئة الأعمال وتحسين الاستثمار في السياحة يمكن أن يكون له تأثير كبير على الإنفاق السياحي في العراق. على سبيل المثال، تحسين البنية التحتية السياحية مثل الفنادق والمنتجعات ووسائل النقل يمكن أن يجذب المزيد من السياح ويزيد من عدد الليالي التي يقضونها في البلاد. كما يمكن أن يزيد توفير خدمات مالية وتسهيلات الاستثمار من فرص الاستثمار في المشاريع السياحية ويعزز نمو القطاع. كما يمكن أن يؤثر تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في السياحة على العوامل الأخرى المرتبطة بالإنفاق السياحي مثل تطوير المنتجات السياحية، وزيادة التسويق والترويج، وتحسين الجودة والتعليم السياحي، وتوفير فرص عمل محلية.

أولا إشكالية البحث

تتمحور مشكلة البحث في ان ضعف بيئة الاعمال والاستثمار الداعمة والمحفزة للقطاع السياحي لها الأثر السلبي في تضييع الفرصة على البلد من المكاسب المتمثلة في العوائد السياحية المتأتية من الانفاق السياحي .

ثالثا فرضية البحث

يفترض البحث ان تطوير بيئة الأعمال والاستثمار في السياحة يمكن أن يكون له تأثير كبير على الإنفاق السياحي في العراق، سواء من خلال زيادة عدد السياح والليالي التي يقضونها أو من خلال تحسين عوامل أخرى تؤثر على القطاع السياحي من الممكن ان تصنع الفارق في صناعة السياحة وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق الانفاق السياحي.

ثانياً: اهمية البحث

تأتي الاهمية الاقتصادية للبحث من اهمية السياحة كاستراتيجية انمائية وطنية و احد الخيارات الاقتصادية المهمة ضمن المنهج الذي تنتهجه الدول ومنها العراق نحو صناعة سياحية متميزة الامر الذي يرشحها ان تكون احد القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تسعى الدولة الى تنميتها والنهوض بها فوجود المقومات السياحية التي تشكل ثقلا حقيقيا من قدرات سياحية عديدة ومميزة من موارد طبيعية ومواقع اثرية وتاريخية ومقاصد الدينية وما ينتج عنها من فرص تسويقية والتي يتيحها الطلب على السلع والخدمات كافة والتي من الممكن ان توفر للقطاع السياحي الكثير من الفرص في صناعة السياحة وتحفزه لاعادة بناء ذاته وتطوير اداءه الاقتصادي ليسهم في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي. يُظهر هذا البحث أهمية تطوير بيئة الأعمال والاستثمار وربطها بالانفاق السياحي في العراق، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية المستدامة، وجذب الاستثمارات الأجنبية. والوصول الى نتائج ذات أهمية كبيرة للجهات المعنية بتنمية القطاع السياحي في العراق لتحفيز وتوطين الانفاق السياحي ، و تسهم في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية التي تعزز التطور الاقتصادي وتحقق التنمية المستدامة في البلاد.

رابعاً: أهداف البحث

وتهدف هذه الدراسة إلى

١- تسليط الضوء على واقع حركة السياحة والإنفاق السياحي وبيئة الاعمال والاستثمار في العراق.

٢- تحليل تأثير تطوير بيئة الأعمال والاستثمار على الإنفاق السياحي

٣- التركيز على التحديات التي تواجه تطوير القطاع السياحي في العراق واستكشاف الفرص المتاحة.

٤- تقديم توصيات واقتراحات لتعزيز بيئة الأعمال وتعزيز الانفاق السياحي في العراق

خامسا: المنهج المتبع في البحث

اعتمد الباحثين المنهج الوصفي التحليلي في دراسة متغيرات البحث وتحقيق اهدافه

المبحث الأول مدخل مفاهيمي في اقتصاديات السياحة

أولا : السياحة المفوم والاهمية تعد السياحة حجر الزاوية في بنية الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، ولها القدرة على التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمعات. وتعد من اهم الصناعات نموا في العالم ومن اهم القطاعات في التجارة الدولية كونها تعد قطاع انتاجي يؤدي دورا اقتصاديا مهما وهدفا لتحقيق برامج التنمية وركيزة اقتصادية وحضارية ، (١) عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة بانها ((مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الافراد المسافرين في الاماكن خارج بيئتهم المعتادة والمقيمين فيها لمدة لا تزيد عن سنة دون انقطاع لقضاء اوقات الفراغ او بعض الاعمال التجارية او لأغراض اخرى ليس لها علاقة بممارسة نشاط يَدُرُّ دخلا داخل المكان المُزار)). [٢]كما تم تعريف السائح بانه ((الشخص الذي يدخل بلدا آخر غير بلده لأي غرض عدا الإقامة فيه والقيام بعملية التجارة المنتظمة عبر الحدود ،ويقوم بإنفاق الأموال في الدولة التي يقصدها شرط ان يكون مصدر إنفاقه من أماكن أخرى غير الدولة التي قصدها)).[٣]

ثانيا: الطلب والعرض السياحي:يعرف الطلب السياحي على أنه مجموعة من الحاجات والخصائص المتنوعة التي يحتاجها السائح المحلي أو الأجنبي، بالإضافة إلى رغبة السائح وقدرته الشرائية أو مقدار ما تم رصده من مبالغ للعملية السياحية. كما يعرف بأنّهُ مجموعة من رغبات وحاجات السائحين المصحوبة بقدرتهم الشرائية نحو مجموعة من المُنتجات السياحية في منطقة مُعيّنة خلال فترة زمنية مُعيّنة عند تَوقّع مُستوى مُعيّن من الأسعار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.[٤] ويعرف العرض السياحي هو كل ما تستطيع ان تقدمه المنطقة لقاصديها من السياح الفعليين والمتوقعين متمثلا بسلسلة متصلة ومتكاملة من المغريات والجوانب الطبيعية والبشرية ومن التسهيلات والخدمات والمنشئات التي من الممكن ان تترك من الأثر في نفوس قاصديها لزيارتها والمكوث فيها لمدة من الزمن دون غيرها .[٥]ويؤثر كل من الطلب السياحي والعرض السياحي على الاقتصاد فكما هو الحال مع العرض والطلب الخاص بالقطاعات العامة هذا هو الحال مع العرض والطلب السياحي، فيجب أن تكون هنالك علاقة متوازية بين الطرفين فكلما زاد الطلب يجب أن يزيد العرض، فلا يمكن أن تقوم المؤسسات المسؤولة عن المنتجات السياحية بإنتاج وتقديم العديد من المنتجات دون وجود طلب عليها وفيما يخص تأثير العرض والطلب على الاقتصاد السياحي فإن الطلب المتزايد على المنتجات السياحية يعمل على زيادة العرض، وبالتالي زيادة نسبة الارباح من خلال زيادة أعداد السائحين وزيادة استهلاكهم للمنتجات المحلية يتم تحريك عجلة الاقتصاد المحلية بجميع النواحي وتحسين الأداء الاقتصادي.[٦]

ثالثا:البيئة الاستثمارية والاستثمار السياحي :وهي البيئة التي يمكن للشركات والمستثمرين العمل فيها بسلاسة وبدون عقبات كبيرة، والتي تتوافر فيها جميع مستلزمات الاستثمار والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار الاستثماري اذ يحتاج الاستثمار إلى بيئة تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر في حسن الاختيار للفرص الاستثمارية المتاحة [٧] وغالبا ما يتداخل مفهوم البيئة الاستثمارية بالمناخ الاستثماري الذي يمثل مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية والتي يكون تأثيرها ايجابيا أو سلبيا في المشروع الاستثماري، إذ يحتاج الاستثمار إلى بيئة تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر في حسن الاختيار للفرص الاستثمارية المتاحة وهي تتألف من عدة مقومات من بينها[٨]:

أ- الاستقرار السياسي والأمني في الدولة والذي يعد عاملاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الشركات على الاستثمار في الدولة لتحقيق الثقة في الاقتصاد التي يشعر بها المستثمرون بالعمل في اقتصاد يتمتع بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي والنظام المصرفي والمالي المركزي.

ب- الإطار القانوني والمتمثل في القوانين واللوائح التي تحدد القواعد واللوائح التي يجب على المستثمرين الالتزام بها أثناء العمل في الدولة، وتشمل هذه القوانين الحماية القانونية للملكية الفكرية، والقواعد التجارية والضريبية والإدارية والمالية. فضلا عن الحوكمة الرشيدة والمتمثلة في توفر نظام حوكمة رشيد ومستقل يضمن حماية حقوق المستثمرين من ضمانات وحوافز

ت- البنية التحتية المتاحة للشركات والمستثمرين في مؤسسات الدولة والتي تشمل الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية والمرافق الصحية والتعليمية والتكنولوجية.ويقصد بالاستثمار السياحي بانه مجموع الاموال التي تم توظيفها في مجالات السياحة وتشمل الاستثمار في

المقومات والامكانات الرئيسة لصناعة السياحة والمتمثلة في الاستثمارات في الخدمات السياحية وتشمل خدمات الايواء والمطاعم والاماكن الترفيهية وخدمات النقل وخدمات الاتصال والاستثمارات في مجال الثروة السياحية في مواقع الجذب السياحي[٩]

رابعا : الانفاق السياحي المفهوم والاهمية بداية نوضح مفهوم الإنفاق العام بانه يمثل قيام الدولة بالإنفاق لتحقيق أهدافها العامة الاقتصادية والاجتماعية لدعم وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة للمجتمع على مجموعة واسعة من القطاعات، سيتم الانتقال الى موضوع الدراسة الأساسي وهو الانفاق السياحي وسيتم تناول الموضوع من وجهتين:الوجهة الأولى : الإنفاق السياحي (انفاق الحكومة) والذي يشير إلى جميع النفقات التي تقوم بها الدولة لدعم وتطوير القطاع السياحي ، اذ يترابط الإنفاق العام والإنفاق السياحي بعدة طرق فتطوير القطاع السياحي يتطلب وجود بنية تحتية جيدة وخدمات عامة متطورة وجاهزيات متكاملة من العرض السياحي لاستقبال السياح وتلبية احتياجاتهم ، لذلك يحتاج القطاع السياحي إلى استثمارات في البنية التحتية وتطوير في الخدمات العامة لتعزيز الجاذبية السياحية التي تتطلب رصد التخصيصات الاستثمارية من الموازنة العامة للدولة لإقامة مشاريع سياحية ضخمة يتعذر على القطاع الخاص الولوج فيها وبذلك يُعد الإنفاق على القطاع السياحي جزءًا هامًا من الإنفاق العام، وهما يتكاملان لدعم تطوير الاقتصاد وتعزيز الجاذبية السياحية للوجهات عن طريق التخطيط السليم والاستثمارات المناسبة في البنية التحتية والخدمات العامة لضمان نمو مستدام للقطاع السياحي وتعزيز الرفاهية العامة ،اذ يعد الانفاق على القطاع السياحي من قبل الدولة محركًا أساسيًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية ويتميز بالقدرة على توليد فرص العمل جديدة في القطاع السياحي، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الدخل العام وتحسين الحياة الاقتصادية للمجتمع وتعزيز الإيرادات المحلية وتحفيز الاستثمارات وتنمية البنية التحتية، وتعزيز التبادل الثقافي والاجتماعي بين الثقافات المختلفة. (١٠) هذا على مستوى انفاق الدولة على القطاع السياحي الوجهة الثانية : الانفاق السياحي (انفاق السائح) فيعرف بانه كل انفاق يتم داخل الدولة المضيفة المستقبلة للسائحين بواسطة السائحين انفسهم على مختلف السلع والخدمات مقابل استهلاك الخدمات السياحية سواء كان انفاقا من مواطني الدولة او انفاقا من الزائرين الأجانب أي السائحين الدوليين و كلما زاد الاستهلاك السياحي نتيجة زيادة السائحين وعدد الليالي والمستوى الاقتصادي كلما زاد الانفاق السياحي. كما يعرف بانه الإنفاق الذي يقوم به السائحون على مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدولة المضيفة، فكل إنفاق يتم داخل الدولة المضيفة ممن يسائحاً يعد انفاق سياحي استهلاكي ويعرف الانفاق السياحي أيضا بأنهّ المبلغ المدفوع لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات، اضافة الى الاشياء الثمينة (اللوحات الزيتية، والاعمال الفنية، والمجوهرات، وغيرها) للاستخدام الشخصي او للإهداء، او لأغراض الرحلة السياحية واثناءها، ويشمل ذلك انفاق السياح بأنفسهم وكذلك الانفاقات المسددة من قبل اخرين [١١] ، ويشمل الانفاق السياحي بوجه خاص البنود الاتية:

أ- الإنفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات التي يدفعها مباشرة أصحاب الأعمال للعاملين أثناء سفرهم للأغراض التجارية.

ب- الأموال التي يُدفعها السائح ويُسدد مقابلها طرف ثالث، وذلك سواء من قبل الأعمال التجارية، الحكومات، المؤسسات الغير ربحية، أو الأسر الأخرى وبرامج الضمان الاجتماعي التي قد تقوم بالدفع نيابة عن السائح.

ت- المدفوعات النقدية التي يُسدد مقابلها السائح مقابل خدمات مثل التعليم، الصحة، المتاحف، وفنون الأداء وغيرها.

ث- المبالغ التي تُدفع مقابل خدمات تُقدم للعاملين وأسرهم في الرحلات السياحية التي يتم تمويلها بشكل أساسي من قبل أصحاب الأعمال كإعانات النقل، الإقامة، والمكوث في المساكن المخصصة للعطل.

ج- المبالغ التي يُدفعها السياح لحضور الأنشطة الرياضية أو الثقافية بدعوة من المنتجين، حيث تتم دفع قيمتها أساساً من قبل المنتجين، سواء كانوا من المشاريع التجارية أو الحكومة أو المؤسسات الغير ربحية. [١٢] ولا يشمل الانفاق السياحي الانواع الاخرى من المدفوعات التي قد يتكبدها السياح ولا يقابلها حيازة سلع وخدمات، مثل دفع الضرائب والفائدة المصرفية ومشتريات الاصول المالية وغير المالية. إن التطور الإيجابي الحاصل في الحركة السياحية سيقابلها زيادة في الانفاق السياحي على السلع والخدمات السياحية وهذا بدوره سيعمل على تنشيط الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي بشكل أو بآخر اذ ينظر إلى الإنفاق السياحي من وجهة تقدير الدولة المعنية بهذا الانفاق، فاذا كانت مستقبلة للسياح فان هؤلاء يعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة ويدون في ميزان المدفوعات كصفقات دائنة وبالعكس سيكون الإنفاق السياحي بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية ويدون في ميزان المدفوعات كصفقات مدينة. وكلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة الامر الذي يتولد عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات والخدمات لان كل استثمار جديد يعني إنفاقا جديدا والذي ينشأ عنه دخولا جديدة،

وتتوقف أهمية وحجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة للسياح وذلك تبعا لعدة متغيرات منها الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، وعدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها. [١٣]وفي الجانب الآخر يشكل الإنفاق السياحي للدول المصدرة للسياح إيرادات سياحية بالنسبة للدول المستقطبة لهم، والتي تعتبر أهم المتغيرات في التنمية السياحية في مناطق كثيرة من العالم، وترجع هذه الأهمية في المقام الأول إلى اعتبارها مصدرا مهما من المصادر المالية لخزينة الدولة، وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، وتحقيق رواج على مستوى كل الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة كالزراعة والصناعة والنقل.و تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي. وتعرّف الإيرادات السياحية على انها كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يحققه الأفراد والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل السياحة والفنادق والطيران والملاحة نظير ما يؤدونه من الخدمات السياحية .وتتاثر الإيرادات السياحية بعدد من المتغيرات، المختلفة مثل قوة المنتوج السياحي لمنطقة معينة على جذب السياح ومستوى الخدمات السياحية المختلفة المقدمة للسياح وأسعار السلع والخدمات السياحية ومدى الوعي السياحي لدى المواطنين والعاملين في قطاع السياحة وقدرة السائح على الإنفاق و طبيعة الإجراءات الإدارية والجمركية والنقدية المتبعة من طرف المؤسسات والأجهزة المعنية في الدول المضيفة للسياح والعلاقات السياسية بين الدول المستقطبة للسياح والدول المصدرة لهم إضافة إلى هذه المتغيرات فإن الإيرادات السياحية تتأثر بالتغيرات في الحركة السياحية وعدد الليالي السياحية، وهذين المتغيرين يتأثران عكسيا بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة في البلدان السياحية[١٤].

المبحث الثاني استقراء واقع القطاع السياحي وقطاع الاعمال في العراق

أولا : واقع المسوحات والإحصاءات للانفاق السياحي وطرق تقديرها في العراق

تختلف طرق تقدير الانفاق السياحي بين دولة الى دولة أخرى تبعا لظروفها الخاصة ومن اهم هذه الطرق هي الطريقة البنكية والتي يقصد بها الاعتماد على الجهاز المصرفي للوصول الى تقدير الانفاق السياحي والطريقة الثانية هي الطريقة الإحصائية حيث يتم تقدير الانفاق السياحي بهذه الوسيلة بشكل مباشر من خلال الاحصائيات والبيانات التي يصدرها الجهاز السياحي والطريقة الثالثة تتم بشكل غير مباشر اذ يتم التوصل إلى تقدير تقريبي للإنفاق السياحي الدولى ، [١٥] وفي هذا السياق سيتم استقراء طريقة الثانيةالاستفهام المباشر من السائحين الأجانب اذ يمتاز تقدير الأنفاق السياحي الدولي بالطريقة المباشرة بأنه يعتمد طريقة تقدير الأنفاق السياحية الدولية بالطريقة المباشرة على الاستفهام المباشر من السائحين الأجانب بشأن إنفاقهم على البنود المختلفة مثل الإقامة والطعام والشراب والتنقلات ورحلات السياحة والترفيه. ومن خلال اختيار عينة ممثلة من السائحين الأجانب وتوجيه استفهامات دقيقة لهم حول إنفاقهم والأماكن التي قاموا بالإنفاق فيها، يتم تحليل وتصنيف الإجابات واستخلاص نتائج محددة يمكن تعميمها على المجموع الكلي للسائحين الأجانب في البلد المضيف. و يعد تقدير الأنفاق السياحي الدولي بالطريقة المباشرة واحد من الأساليب المستخدمة للحصول على معلومات دقيقة حول إنفاق السياح الأجانب، ولكنها تتطلب اهتمامًا بتصميم الاستفهامات وتحليل البيانات لضمان الدقة والثقة في النتائج المستخلصة.[١٦]وفيما يخص العراق فقد أصدرت وزارة التخطيط العراقية مديرية إحصاءات التجارة لأول مرة على مستوى العراق مسح الانفاق السياحي لعام ٢٠١٩ هدف المسح الى القاء الضوء على الحركة السياحة الوافدة وتوفير بيانات لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي لنشاط السياحة والحسابات الفرعية لقياس دور السياحة في الاقتصاد لتكون بمثابة قاعدة للدراسات والتحليلات والسماح باجراء مقارنات بين مختلف البلدان باعتماد عدة مؤشرات اذ نفذ المسح في جميع المنافذ الحدودية (البرية والجوية) الخاصة بالسائحين الوافدين الى العراق من العرب والأجانب والعراقيين غير المقيمين في العراق وتعد خطوة جيدة لقياس الانفاق السياحي في العراق للسنوات القادمة كوننا نفتقر الى هذه البيانات وفي هذا السياق سيتم *تحليل* الانفاق السياحي في العراق لعام ٢٠١٩ في الفترة الطبيعية والتي يكون فيها دخول السائحين بشكل طبيعي أي لا توجد مناسبات دينية ولا يوجد زخم كبير في اعداد السائحين الوافدين الى العراق وفترة الذروة والتي تشمل فترة الزيارة الاربعينية حيث يستقبل العراق الكثير من السائحين في هذه الفترة وهي تختلف عن جميع أوقات السنة من حيث عدد الوافدين الى العراق.[١٧]

أولا : الفقرة الطبيعية : بلغت مجموع قيمة الإنفاق الكلي في الليلة الواحدة في العراق في الفترة الطبيعية ٥,٢٨٣,٩٧٦,٣١٦ دينار عراقي تقريباً، بلغ متوسط إنفاق الفرد الواحد فقد بلغ ٧١٤٥٩.٥ دينار عراقي حيث بلغ عدد السائحين الوافدين إلى العراق في هذه الفترة ٧٣,٩٤٤ سائح وكانت تفاصيل الانفاق في الفترة الطبيعية لعام ٢٠١٩ كما يلي :

١-بلغ مجموع قيمة إنفاق السـائحين في العراق ٥.٣ مليار دينار عراقي تركز أغلب إنفاق السـائحين في أجور الطريق الخارجي (أي تنقل السـائحين من بلد إقامتهم إلى العراق وبالعكس) وقد كانت مجموع قيمة إنفاق السـائحين على الطائرة أو السـيارة الخاصـة بالطريق (الخارجي) بمقدار ٢ مليار دينار عراقي بنسبة ٣٧.٣٪ من مجموع الإنفاق

٢-تليها مجموع قيمة إنفاق السائحين على شراء احتياجات السائح من ملابس وسلع وهدايا بمقدار ٧١١.٣ مليون دينار عراقي بنسبة ١٣.٥٪

٣-تليها قيمة الإنفاق على الأطعمة والمأكولات والمشروبات والمرطبات) بقيمة ٦٠٨.٧ مليون دينار عراقي بنسبة ١١.٥٪

٤-ثم قيمة الإنفاق على المبيت في الفنادق والمنتجعات السياحية حيث بلغت ٥٥١.٧ مليون دينار عراقي بنسبة ١٠.٤٪

٥-ثم قيمة إنفاق السـائح على (أجور النقل داخل العراق في نفس المحافظة التي يسـكن فيها وكذلك التنقل من مكان اقامته في المحافظة الى محافظات أخرى داخل العراق سواء بالطائرة أو السيارة ، حيث بلغت ٥٠٤.١ مليون دينار عراقي بنسبة ٩.٥٪

٦-ثم قيمة الإنفاق على الفقرات الأخرى لم تذكر والتي يمكن حصـرها مثل الدخان (سـكائر ونارجيلة) والمشـروبات الروحية أجور مترجم او دليل سـياحي شـراء بنزين وصـيانة سـيارة في حالة القدوم بها او اسـتجارها او دقع رسـوم فيزا او أي رسـوم أخرى بقيمة ٤٧٤.٢ مليون دينار عراقي بنسبة ٩٪

٧-وكانت أقل نسبة إنفاق للسائحين هي الإنفاق على تأجير السكن بمقدار ٢١.٣ مليون دينار عراقي بنسبة ٠.٤٪

٨- أما بقية فقرات الإنفاق كالإنفاق على (شـراء السـلع الثمينة، الاتصـالات، الترفيه والعلاج فكانت نسـبتهم (٤.٣٪ ،١.٧% ، ١.٦٪ ٠.٨٪)على التوالي من مجموع انفاق السائحين كما في جدول (١).

جدول (١) التوزيع النسبي ومجموع قيمة انفاق السائحين حسب جنس السائح في الفترة الطبيعية لعام ٢٠١٩

الانفاق	الجنس			النسبة %		
	ذكر	انثى	الإجمالي	الذكور	الاناث	الإجمالي
الانفاق على المبيت (فندق-موتيل-منتجع)	469,178,492	82,474,254	551,652,746	10.7	9.2	10.4
الانفاق على تأجير السكن	18,719,862	2,565,613	21,285,475	0.4	0.3	0.4
الانفاق على المأكولات والمشروبات	532,177,890	76,487,541	608,665,431	12.1	8.6	11.5
الانفاق على النقل داخل العراق	436,209,903	67,918,559	504,128,462	9.9	7.6	9.5
الانفاق على شراء السلع والهدايا	617,610,101	93,678,646	711,288,747	14.1	10.5	13.5
الانفاق على شراء سلع ثمينة	177,875,918	47,468,642	225,344,560	4.1	5.3	4.3
الانفاق على الاتصالات	81,222,480	8,458,608	89,681,089	1.9	0.9	1.7
الانفاق على العلاج	32,528,420	10,042,100	42,570,519	0.7	1.1	0.8
الانفاق على الترفيه	71,960,989	12,857,415	84,818,404	1.6	1.4	1.6
الانفاق على الأخرى	421,672,995	52,519,710	474,192,705	9.6	5.9	9.0
الانفاق على الطائرة والسيارة	1,530,107,452	440,240,725	1,970,348,177	34.9	49.2	37.3
المجموع	4,389,264,504	894,711,812	5,283,976,316	100	100	100

المصدر : وزارة التخطيط العراقية مديرية إحصاءات التجارة - مسح الانفاق السياحي لعام ٢٠١٩، بغداد ٢٠٢٠

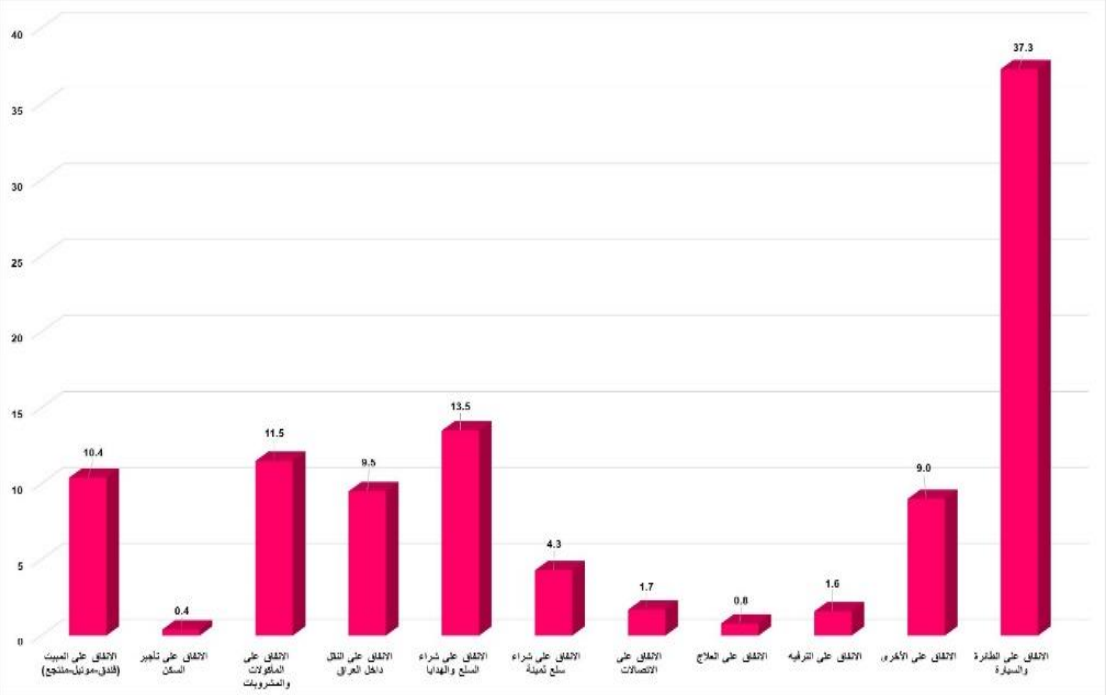

شكل (١) التوزيع النسبي للإنفاق الكلي للسائحين حسب أوجه الانفاق للفترة الطبيعية لعام ٢٠١٩

ثانيا : فترة الذروة :فقد بلغت اجمالي قيمة الإنفاق الكلي في الليلة الواحدة في العراق ١٦٢,٦٧٢,١٧٧,٨٢٥ دينار، عراقي، أما متوسط إنفاق الفرد الواحد فقد بلغ ٥٤,٦٧٧.٢ دينار عراقي حيث بلغ السائحين الوافدين إلى العراق في هذه الفترة ٢,٩٧٥,١٣٥ سائح وكانت تفاصيل الانفاق في فترة الالذروة لعام ٢٠١٩ كمايلي :

١-بلغ مجموع قيمة إنفاق السائحين في العراق ١٦٢.٧ مليار دينار عراقي تركز أغلب إنفاق السائحين في أجور الطريق الخارجي (أي) تنقل السائحين من بلد إقامتهم إلى العراق وبالعكس) وقد كانت مجموع قيمة إنفاق السائحين على الطائرة أو السيارة الخاصة بالطريق الخارجي) بمقدار ٦٨.٣ مليار دينار عراقي بنسبة ٤٢٪ من مجموع الإنفاق

٢-تليها مجموع قيمة إنفاق السائحين على الانفاق على النقل داخل العراق والتي تعني أجور النقل داخل العراق في نفس المحافظة التي يسكن فيها السائح وكذلك التنقل من مكان اقامته في المحافظة الى محافظات أخرى داخل العراق سواء بالطائرة أو السيارة والتي بلغت ٢٠.٣ مليار دينار عراقي بنسبة ١٢.٥٪

٣-تليها قيمة الإنفاق على (شراء السلع والهدايا) بقيمة ١٨.١ مليار دينار عراقي بنسبة ١١.١٪

٤-ثم قيمة الإنفاق على المبيت في الفنادق والمنتجعات السياحية) حيث بلغت ١٧.٨ مليار دينار عراقي بنسبة ١٠.٩٪ ثم قيمة إنفاق السائح على المأكولات والمشروبات) حيث بلغت ١٤.١ مليار دينار عراقي بنسبة ٨.٧٪

٥-ثم قيمة الإنفاق على الفقرات الأخرى والتي يمكن حضرها مثل الدخان(سكائر وارجيلة) والمشروبات الروحية أجور مترجم او دليل سياحي شراء بنزين وصيانة سيارة في حالة القدوم بها او استجارها او دقع رسوم فيزا او أي رسوم أخرى بقيمة ٩.٩ مليار دينار عراقي بنسبة ٦.١

٦-يليها الإنفاق على شراء سلع ثمينة بمقدار ٩.٢ مليار دينار عراقي بنسبة ٥.٧ ،

٧-يليها الإنفاق على الاتصالات بمقدار ٢.٢ مليار دينار عراقي بنسبة ١.٤٪

٨-يأتي بعدها الإنفاق على (الترفيه) حيث بلغ ١.٧ مليار دينار عراقي بنسبة ١%٪

٩-أما الأنفاق على (العلاج) فقد بلغت قيمته ٧٤٨.١ مليون دينار عراقي بنسبة ٠.٤٪

١٠- أما أقل قيمة إنفاق في هذه الفترة فهي الانفاق على تأجير السكن فقد بلغت قيمته ٣٠٥.٦ مليون دينار عراقي بنسبة ٠.٢٪ من مجموع قيمة الانفاق على السائحين كما في جدول (٢).

جدول (٢) التوزيع النسبي ومجموع قيمة انفاق السائحين حسب جنس السائح في فترة الذروة لعام ٢٠١٩						
الانفاق	الجنس			النسبة %		
	ذكر	انثى	الإجمالي	الذكور	الإناث	الإجمالي
الانفاق على المبيت (فندق-موتيل-منتجع)	15,108,235,622	2,673,075,250	17,781,310,872	11.2	9.8	10.9
الانفاق على تأجير السكن	287,516,151	18,048,234	305,564,384	0.2	0.1	0.2
الانفاق على المأكولات والمشروبات	12,354,284,007	1,746,831,579	14,101,115,586	9.1	6.4	8.7
الانفاق على النقل داخل العراق	17,944,527,817	2,333,912,785	20,278,440,601	13.2	8.6	12.5
الانفاق على شراء السلع والهدايا	14,702,141,528	3,399,591,717	18,101,733,246	10.9	12.5	11.1
الانفاق على شراء سلع ثمينة	8,760,307,366	472,299,273	9,232,606,640	6.5	1.7	5.7
الانفاق على الاتصالات	1,939,846,145	295,532,126	2,235,378,271	1.4	1.1	1.4
الانفاق على العلاج	503,920,655	244,210,165	748,130,820	0.4	0.9	0.4
الانفاق على الترفيه	1,378,606,751	322,220,574	1,700,827,324	1.0	1.2	1.0
الانفاق على الأخرى	8,836,019,291	1,025,749,546	9,861,768,838	6.5	3.8	6.1
الانفاق على الطائرة والسيارة	53,663,952,630	14,661,348,613	68,325,301,243	39.6	53.9	42.0
المجموع	135,479,357,962	27,192,819,863	162,672,177,825	100	100	100

المصدر : وزارة التخطيط العراقية مديرية إحصاءات التجارة - مسح الانفاق السياحي لعام ٢٠١٩، بغداد ٢٠٢٠

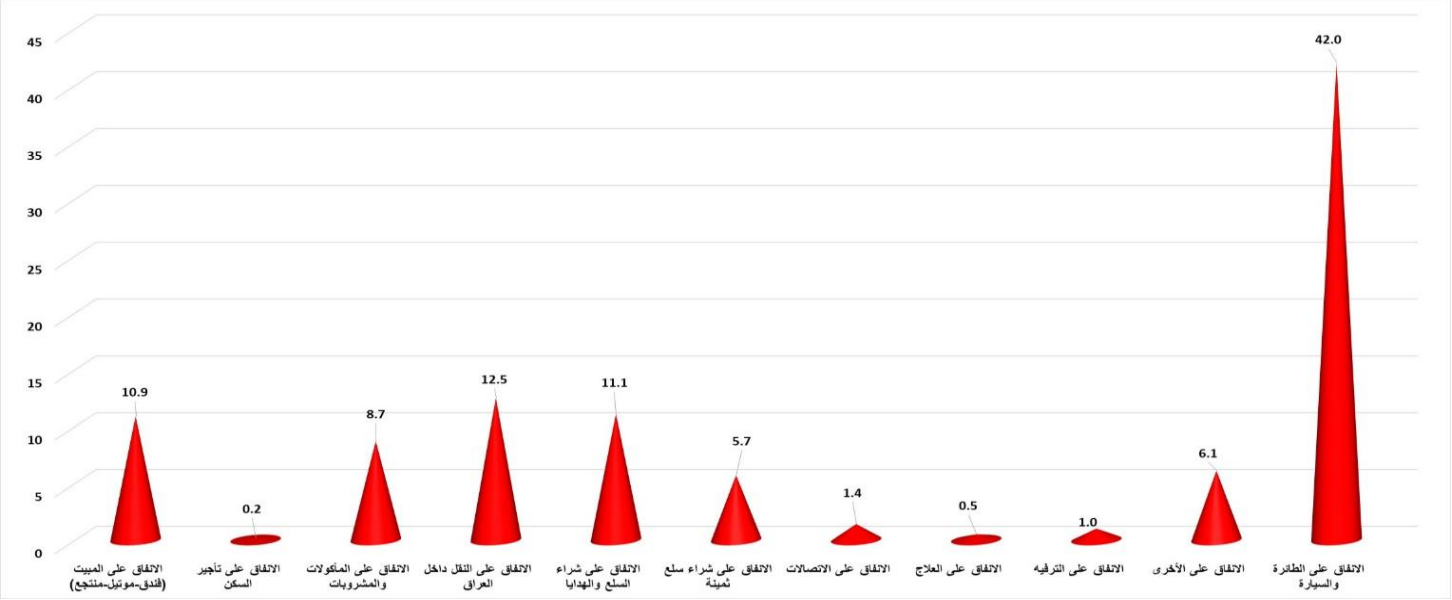

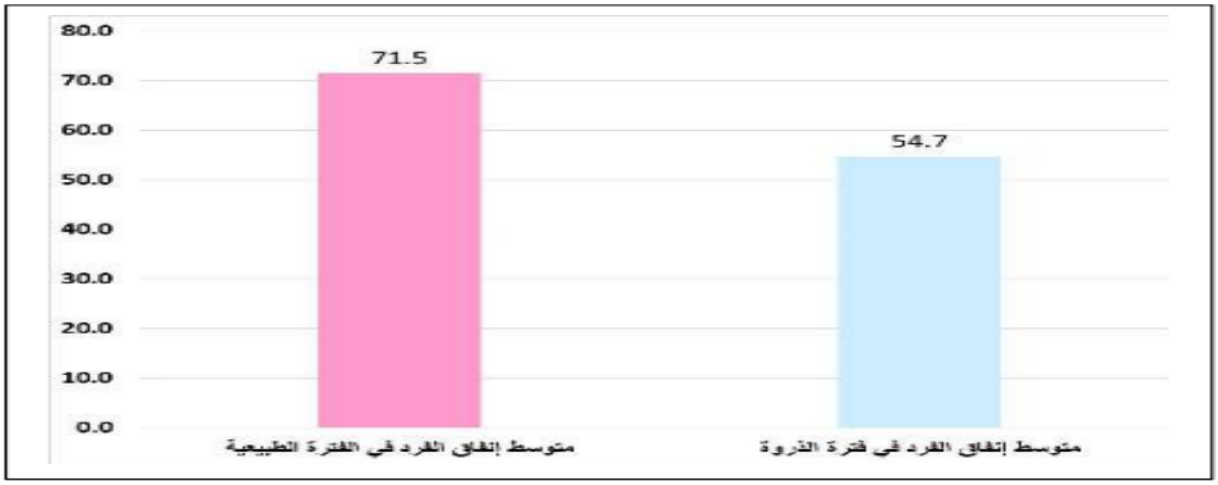

شكل (٢) التوزيع النسبي للانفاق الكلي للسائحين حسب أوجه الانفاق لفترة الذروة لعام ٢٠١٩

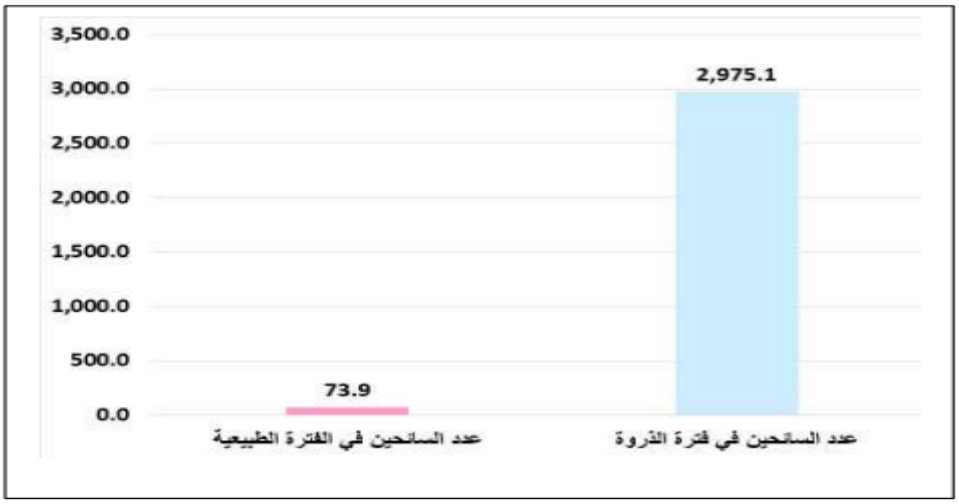

شكل (٣) عدد السائحين في فترة الذروة والفترة الطبيعية (بالالف) لعام ٢٠١٩

شكل (٤) متوسط انفاق الساتئح في فترة الذروة والفترة الطبيعية (بالالف دينار عراقي) لعام ٢٠١٩

بناءً على ماتقدم و نظرًا لأن البيانات المتاحة لدينا تعود إلى سنة واحدة فقط وهي عام ٢٠١٩ ، فإنه من الصعب الاعتماد بشكل كامل على هذه البيانات لاتخاذ قرارات مستدامة وفعالة. ومع ذلك يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١. يشير الإنفاق الكلي في الليلة الواحدة في العراق خلال الفترة الطبيعية إلى أن السياحة في العراق كانت نشطة، حيث وصلت قيمة الإنفاق إلى حوالي ٥,٢٨٣,٩٧٦,٣١٦ دينار عراقي. كما أن متوسط إنفاق الفرد الواحد كان حوالي ٧١,٤٥٩.٥ دينار عراقي.

٢. في فترة الذروة، زاد الإنفاق الكلي في الليلة الواحدة في العراق إلى ١٦٢,٦٧٢,١٧٧,٨٢٥ دينار عراقي، وارتفع متوسط إنفاق الفرد الواحد إلى ٥٤,٦٧٧.٢ دينار عراقي. وبلغ عدد السياح الوافدين إلى العراق في هذه الفترة حوالي ٢,٩٧٥,١٣٥ سائحًا.

يتضح من ذلك أن السياحة في العراق تشهد نموًا وازدهارًا خلال الفترة الطبيعية والفترة الذروة، حيث يزداد الإنفاق الكلي ومتوسط إنفاق الفرد الواحد و يمكن أن يكون هذا النمو نتيجة لتحسين الأوضاع الأمنية والاستقرار العام في العراق، مما يشجع المزيد من السياح على زيارة البلاد. مما يتطلب أن تركز الحكومة العراقية على دعم صناعة السياحة وتطوير البنية التحتية السياحية وتعزيز التسويق السياحي للعراق لجذب المزيد من السياح وزيادة الإيرادات السياحية. من خلال تنويع المنتجات السياحية وتطويرها لجذب فئات متنوعة من السياح وتحقيق استدامة القطاع السياحي.

ثانيا : تحليل نسبة إسهام نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي

أن للسياحة اثأر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة ولها الأثر المباشر المهم في زيادة الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يدعم معدلات النمو الاقتصادي في أي بلد ، سنوضح من الجدول (٣) مدى مساهمة القطاع السياحي في العراق في الناتج المحلي الإجمالي ولكن لعدم توفر البيانات على كافة أنشطة القطاع السياحي والمقتصرة على بيانات لنشاط الفنادق والمطاعم

جدول (٣)الأهمية النسبية لنشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للمدة٢٠٠٤-٢٠٢٠ وبالأسعار الجارية / وحدة القياس (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP للأنشطة الاقتصادية	مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية	نسبة مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم الى نسبة
٢٠٠٤	٤٧٩٥٨٥٤٥,٦	١٩٨٢٣٨,٩	%0.41	١٧٤٦٢٩٩٦,٦	١٩٨٢٣٨,٩	1.13%
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٢٢٨٤٨,١	%0.03	٣١١٥٣٨١٣,٩	٢٢٨٤٨,١	0.07%
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	١٢٧٥٣٦٧,٩	%1.33	٤٢٧٣٦١٤٣,٩	١٢٧٥٣٦٧,٩	2.98%
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣,٤	٦١٨٥٥,٧	%0.05	٥٢٤٣٧٧١٨,٩	٦١٨٥٥,٧	0.11%
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٨٣٣٦٦,٨	%0.05	٦٩٨٥٩٦٦٠,٤	٨٣٣٦٦,٨	0.11%
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	١٣٧٣١٩,٧	%0.10	٧٤٦٤٥١٥٢,٣	١٣٧٣١٩,٧	0.18%
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥	١٦٣٥١٤,٢	%0.10	٨٩١٥٩٥٦٥,٤	١٦٣٥١٤,٢	0.18%
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	١٨٣٥٧٨,٠	%0.08	١٠٢٠٧٠٦٨٣,٧	١٨٣٥٧٨,٠	0.17%
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	٢١٣٠٧٧٣,٣	%0.83	١٢٧٧٨٩٩٣٣,٢	٢١٣٠٧٧٣,٣	1.66%

٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٢٢٥٠٣٦٤,٧	%0.82	١٤٨٠١٣٦٣٩,٧	٢٢٥٠٣٦٤,٧	1.52%
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	٢٢٨٨٥٥٠,٤	%0.85	١٤٩٤٨٠٣١٩,٢	٢٢٨٨٥٥٠,٤	1.53%
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٢٤٣٩٨٩٧,٨	%1.25	١٢٩٤٨٦٩٣١,١	٢٤٣٩٨٩٧,٨	1.88%
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٢٥١٣٩٤٨,٠	%1.27	١٢٩٥٢٣٩٢٥,٥	٢٥١٣٩٤٨,٠	1.94%
٢٠١٧	221665709.5	٢٤٩٢٠٦٦,٧	%1.12	١٣٧٠٥٧٥٦٢,٥	٢٤٩٢٠٦٦,٧	1.81%
٢٠١٨	٢٦٨٩١٨٨٧٤,٠	٢٣٥٩٠٦٨,٥	%0.87	١٤٨٧٤٤٥٥١,٩	٢٣٥٩٠٦٨,٥	1.58%
٢٠١٩	276157867.6	٢٤٠١٥٣١,٧	%0.86	١٦١٧٧١٥٠١,٦	٢٤٠١٥٣١,٧	1.48%
٢٠٢٠	٢١٥٦٦١٥١٦,٥	٢٣٧٩١٢٠,٢	%1.10	١٥٢٣٢٥٧٩٦,٧	٢٣٧٩١٢٠,٢	1.56%
المتوسط			٪٠,٦٥			٪١,٢٦

المصدر: وزارة التخطيط العراقية : دائرة الحسابات القومية، قسم الجهاز المركزي للإحصاء, للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠ الاعمدة ١ و٢ الاعمدة ٣ و٥ (الاعمدة٣، ٤ ، ، ٦.٥) من عمل الباحثة باستخدام تظام الاكسل **من بيانات جدول (٣) ولسنوات الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) سيتم تحليل البيانات من جانبين :**

الجانب الأول من التحليل هو معرفة نسبة المساهمة لنشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي مع النفط اذ يتبين لنا انها ضئيلة جدا لا تتناسب مع إمكانات العراق الكبيرة والمتنوعة اذ سجل النشاط اعلى نسبة مساهمة في عام ٢٠٠٦ بلغت (١.٣٣٪) وأدنى نسبة مساهمة في عام ٢٠٠٨ كانت ٠.٠٠٥٪) وبلغ متوسط نسب المساهمة لسنوات الدراسة بمعدل (٠.٦٥٪) وهي أيضا ضعيفة

الجانب الثاني من التحليل هو معرفة نسبة المساهمة لنشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط أيضا يتبين لنا ان المساهمة اعلى بعد استبعاد النفط اذ سجل النشاط اعلى نسبة مساهمة له ضمن قطاعات الناتج الغير نفطية في عام ٢٠٠٦ بلغت (٢.٩٨٪) وأدنى نسبة مساهمة في عام ٢٠٠٥ كانت ٠.٠٠٧٪) وبلغ متوسط نسب المساهمة لسنوات الدراسة بمعدل (١.٢٦٪) ومن البيانات أيضا يمكن ملاحظة الاتي : (١٨)

- على الرغم من ان البيانات لاشتمل جميع نشاطات القطاع السياحي ومساهماته الا أن نشاط الفنادق والمطاعم له دور هام في الناتج المحلي الإجمالي للعراق، خاصة في القطاعات الاقتصادية غير المرتبطة بالنفط. بالمقارنة مع القطاع النفطي، فإن أهمية نشاط الفنادق والمطاعم لا تزال محدودة نسبيًا. كما ان للنشاط السياحي ارتباطات مع أنشطة متعددة وقطاعات اقتصادية أخرى بفعل آلية التشابك القطاعي مثل قطاع الصناعة والبناء والتشييد وجميع قطاعات البني الأساسية لا تظهرها البيانات .
- تفوق النشاط الفندقي كأحد اهم فرص الاستثمار السياحي في العراق ويعد الأكثر رواجا وخاصة في محافظات السياحة الدينية وارتفاع إيراداتها وتوفير فرص العمل كل حسب التصنيف الفندقي لها . مع ملاحظة ان فرص الاستثمار السياحي في المحافظات العراقية الأخرى ضئيلة لا تتناسب مع مقومات الجذب المتوافرة فيها وبالتالي تفوت الفرصة لهذه المحافظات من المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها التنمية السياحية إن وصلت لها .
- يتأثر القطاع السياحي بالموسمية وبالتالي يؤثر على إجمالي نسب التشغيل الفندقي وإيراداتها باستثناء مدن السياحة الدينية وذلك بسبب ضعف الاهتمام بتنمية الأنماط السياحية الأخرى وتنوعها مثل الاثارية والطبيعية والعلاجية وحتى الترفيهية بالرغم من توفر مقوماتها في جميع مدن العراق وان استغلت بالشكل الأمثل كانت مساهمة السياحة اكبر في التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي ودعم النمو الاقتصادي.
- يعود السبب الأساسي في بروز النشاط الفندقي كونه يعد الأكثر رواجا وجذبا للاستثمارات السياحية لاسيما في محافظات السياحة الدينية وبالتالي ارتفاع مساهماتها، أما في المناطق الأخرى من العراق ينخفض بسبب انخفاض معدل الإشغال الفندقي خارج المواسم بسبب موسمية السوق السياحي مما يؤثر على إجمالي نسبة الإشغال الفندقي ويؤدي الى انخفاض عوائدها وخسارة البعض الآخر فضلا عن طول فترة الاسترداد في الاستثمار الفندقي بسبب حجم التكلفة الاستثمارية المرتفعة مما يدفع المستثمرون الى التوجه الى الدول التي يسود فيها مناخ استثماري ايجابي لتمويل مشاريع فندقية برؤوس أموال وطنية بشكل جزئي أو كلي مما يحرم اقتصاد العراق من الاستثمارات ناهيك عن عزوف

المستثمرين عن الاستثمار في الأنشطة السياحية الأخرى بسبب ارتفاع درجة المخاطر أكثر من عدم توفر رأس المال فضلا عن الشروط التي تفرضها المصارف على القروض مما يجعل الاستثمارات الفندقية الأكثر رواجا من بين الأنشطة الأخرى .

 من البيانات اعلاه يتضح ان مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الاجمالي تحتسب استنادا الى ايرادات قطاع الفنادق والمطاعم فقط والتي بلغت في احسن الاحوال (١.٢٣) عام ٢٠١٦ الامر الذي يعني ان هناك ايرادات اخرى لاتدخل في تقديرات المساهمة كمساهمة ايرادات شركات السفر والسياحة والتي تدخل ضمن اسهام قطاع النقل والمواصلات ولا تحتسب للقطاع السياحي فضلا عن ايرادات السياحة الداخلية ، كما ان النشاط السياحي يضمن انشطة متعددة اخرى ناتجة عن تفاعل انشطة اقتصادية اخرى معه بفعل الية التشابك القطاعي كقطاع الصناعة والبناء والتشييد وجميع قطاعات البنى الاساسية وبالتالي لايمكن حصر نسبة اسهام القطاع السياحي بصورة متكاملة .ويعود السبب الاساسي في بروز النشاط الفندقي كونه يعد الاكثر رواجا وجذبا للاستثمارات السياحية لاسيما في المناطق الدينية وبالتالي ارتفاع ايراداتها اما في المناطق الاخرى من العراق ينخفض بسبب انخفاض معدل الاشغال الفندقي خارج المواسم بسبب موسمية السوق السياحي مما يؤثر على اجمالي نسبة الاشغال الفندقي ويؤدي الى انخفاض عوائدها وخسارة البعض الاخر فضلا عن طول فترة الاسترداد في الاستثمار الفندقي بسبب حجم التكلفة الاستثمارية المرتفعة مما يدفع المستثمرون الى التوجه الى الدول التي يسود فيها مناخ استثماري ايجابي لتمويل مشاريع فندقية برؤس اموال وطنية بشكل جزئي او كلي مما يحرم اقتصاد العراق من الاستثمارات ناهيك عن عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الانشطة السياحية الاخرى بسبب ارتفاع درجة المخاطر اكثر من عدم توفر راس المال فضلا عن الشروط التي تفرضها المصارف على القروض مما يجعل الاستثمارات الفندقية الاكثر رواجا من بين الانشطة الاخرى .

ثالثا : واقع قطاع الاعمال والاستثمار في العراق

للقطاع الخاص في العراق مسيرة وتاريخ لا يمكن تجاهلها والتي وضعت بصمات واضحة في اقتصاده لكن مامر به العراق من ظروف سياسية واقتصادية وامنية خلال الحقب الزمنية المتعاقبة ادت الى تراجع دور هذا القطاع فضلا عن سيطرة القطاع العام وتقادم وسائل الانتاج واغراق السوق العراقي بالاستيرادات وغيرها والتي اضعفت مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني .، حيث يشير الواقع الى ان العراق يصنف من بين الدول التي تحتل المراتب الدنيا للمؤشرات العشر المستخدمة في تقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٧ ومن اهم هذه المؤشرات التي ذكرت في التقرير ان العراق يقع في المرتبة الخامسة والستون بعد المئة من بين مئة وتسعون دولة ليعود ويسجل تراجعا في ترتيب تقرير ممارسة الاعمال لعام ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٨ ليقع في المرتبة الثامنة والستون بعد المئة من بين مئة وتسعون دولة، ويحتل المرتبة الخامسة عشر بعد المئة من بين مئة وتسعون دولة في مؤشر تسجيل الملكية ويقع في الترتيب المرتبة احدى وثمانون بعد المئة من بين مئة وتسعون دولة في مؤشر الحصول على الائتمان وحصل على درجة (١٢/١) في قوة الحقوق القانونية ودرجة (١٠/٢) في مؤشر شفافية الشركات كما سجل مستويات متدنية في حماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود وانفاذ العقود وتسوية حالات الاعسار ويفتقد أي سياقات واضحة للتعامل مع الشركات الخاسرة .(١٩)

:تحليل التاثيرات الإيجابية للسياحة والانفاق السياحي نماذج لتجارب دول اوربية

السياحة كمصدر للدخل :

تعد السياحة مصدرًا هامًا للدخل النقدي للحكومات ورجال الأعمال والمجتمعات في أنحاء العالم. وفقًا لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، بلغت إيرادات السياحة عالميًا حوالي ١.٢٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦، وتوزعت بشكل رئيسي بين أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وبالتالي، تحتل السياحة المرتبة الثالثة كفئة تصدير في جميع أنحاء العالم، بعد الوقود والمواد الكيميائية، على الرغم من تفوقها على المنتجات الغذائية. يتم احتساب الدخل الناتج عن السياحة من خلال النظر في السياحة الوافدة والسياحة الداخلية، حيث يتم تحويل إنفاق الزوار إلى زيادة في دخل الاقتصاد المضيف. وهناك بعض المؤشرات الهامة التي يمكن الحصول عليها من القيمة المضافة التي تولدها الأنشطة السياحية، مثل الناتج المحلي الإجمالي السياحي، والذي يشمل القيمة المضافة التي تنشأ نتيجة استهلاك السياح المحليين في جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة. كما يشمل أيضًا الطلب السياحي الإجمالي، وهو مجموع استهلاك السياحة الداخلية والاستثمار والاستهلاك الجماعي (الإنفاق العام). ومن الناحية النظرية، تؤدي التدفقات السياحية إلى إعادة توزيع مكاني للثروة، حيث يأتي السياح من المناطق المتقدمة اقتصاديًا وينفقون في المناطق الأقل تطورًا. وبالمثل، يحدث إعادة توزيع اجتماعي عندما يأتي الزوار من القطاعات ذات الدخل المتوسط والعالي، حيث يعمل الإنفاق السياحي على تعزيز القطاعات الاجتماعية المختلفة.(٢٠)

٢. توليد النقد الأجنبي : يشير إلى الأثر الذي تحققه السياحة الدولية من حيث دخول العملات الأجنبية إلى البلد المستضيف عن طريق إنفاق السياح الأجانب. يعتبر توليد النقد الأجنبي مهمًا بشكل خاص للبلدان النامية، حيث يمكن أن يساعد في تمويل عجز الميزان التجاري وسداد الديون الخارجية. يمكن تحليل تأثير توليد النقد الأجنبي من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية: المساهمة في تغطية الواردات، المساهمة في تغطية الدين الخارجي، وأهمية السياحة في قطاع الصادرات ويعد ميزان المدفوعات أداة محاسبية تسجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في بلد ما. يعد تأثير السياحة على ميزان المدفوعات هامًا لأنه يؤثر على الإيرادات والنفقات. ومع ذلك، قد تواجه صعوبات في تقدير هذا التأثير. يمكن من خلال تحليل العناصر الرئيسية في التوازن السياحي تحديد سياق التأثير الإيجابي المتوقع للسياحة الدولية في إطار نماذج تنمية السياحة ومن الواضح أن تشجيع السياحة الوافدة والسياحة الداخلية يولد فوائد اقتصادية للبلد. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين جودة الخدمات وابتكار منتجات جديدة وتعزيز الترويج السياحي. يمكن أن تؤثر تدابير أخرى مثل عطلات نهاية الأسبوع الطويلة وسياسات الخصم في الموسم المنخفض في حركة السياحة الدولية أيضًا. ومع ذلك، يعتبر سعر الصرف الحقيقي هو المحدد الأساسي لحركة السياحة الدولية ولا يمكن لسياسة السياحة أن تؤثر بشكل كبير فيه وتعتبر السياسات الاقتصادية الأخرى التي تهدف إلى منع المواطنين من السفر إلى الخارج، مثل القيود الاقتصادية، موضوعًا للنقاش بين حق الأفراد في حرية التنقل وبين المصلحة العامة(٢١)

٣. العمالة في قطاع السياحة : يعد قطاع السياحة مصدرًا هامًا للوظائف في جميع أنحاء العالم، حيث تشير منظمة السياحة العالمية إلى أن واحدة من كل ١٠ وظائف تنتمي إلى هذا القطاع. هذه الإحصائيات تؤكد أهمية تأثير السياحة في خلق فرص العمل. ومع ذلك، توضح البيانات أن العائدات المتولدة عن السياحة والوظائف ليست بالضرورة متساوية في الحجم. على العموم، يُعتبر السياحة قطاعًا يستند بشكل كبير على العمالة، مما يعني أنها تولد المزيد من فرص العمل لكل وحدة استثمار مقارنةً بالأنشطة الأخرى. ان تعقب الآثار الاقتصادية للسياحة يشكل تحديًا منهجيًا بسبب تنوع الأنشطة السياحية. وبالتالي، فإن التقديرات تختلف مع مرور الوقت، وتوجد اختلافات ملحوظة بين القطاعات مثل الفنادق والمطاعم. ومع ذلك، فإنه من غير الدقيق الافتراض أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ تعني توليد ١٪ من فرص العمل في الاقتصاد. على سبيل المثال، وفقًا للإحصائيات، تسهم السياحة بنسبة ١٠.٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي في إسبانيا.(٢٢)

٤–دخل السياحة للقطاع العام: يلعب دورًا هامًا في الاقتصادات الوطنية. اذ يؤثر الدخل الناتج عن السياحة الوافدة والسياحة الداخلية على الاقتصادات الوطنية من خلال الأرباح التي يحققها القطاع الخاص والأجور المدفوعة للعاملين في هذا القطاع، بالإضافة إلى الموارد التي يتم تحويلها إلى القطاع العام. وفي هذا السياق، تُعد جباية الضرائب أحد الآليات التقليدية التي يعتمد عليها الحكومات لتمويل نفقاتها العامة. واحدة من المصادر الرئيسية المتاحة للقطاع العام هي إيرادات السياحة. تشمل إيرادات السياحة مجموعة متنوعة من المصادر، ومن بينها الضرائب التي تُفرض على القطاع السياحي. تُعد الضرائب مساهمات مالية تُفرضها الحكومة على الأفراد والشركات كجزء من التزامها لتمويل النفقات العامة للمجتمع بأكمله. يُعتبر النشاط السياحي مصدرًا هامًا للدخل للعديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم.(٢٣)

المبحث الثالث : تحليل التحديات التى تواجه صناعة السياحة في العراق والتدابير المستقبلية لمعالجتها

تعد صناعة السياحة واحدة من الصناعات الحيوية التي تسهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني وتسهم بشكل ملحوظ في عملية النمو والتنمية الاقتصادية للدول، وأصبحت أهميتها تتزايد في الاقتصاد العالمي، حيث تشهد الدول تطورًا ملحوظًا في قطاع السياحة وتزايدا في ال وائد الاقتصادية المترتبة عليها وفي حالة العراق، فإنه يتمتع بتنوع كبير في المقاصد السياحية، حيث يتمثل ذلك في المقومات الجغرافية والبيئية والتراث الحضاري والثقافي ، بالإضافة إلى الأماكن الدينية المقدسة، اذ يعتبر وجهة سياحية فريدة تتميز بتنوعها وجمالها الطبيعي، وتاريخها الغني والتراث الثقافي الذي يحظى بالاهتمام العالمي ، الا ان المشكلة تكمن في ان القطاع السياحي كأحد قطاعات الاقتصاد العراقي يواجه عدد من التحديات الحقيقية التي أدت إلى تقلص دوره والتي ينبغي مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة بهدف النهوض بالواقع السياحي لقدرته في إتاحة فرص استثمارية كبيرة قادرة على تكوين سياحة تنافسية مع الدول الأخرى تسهم في استقطاب المستثمرين كونها تقدم عائد جيد للاستثمارات حيث تعد صناعة السياحة احدى الوسائل المهمة لاجتذاب الموارد المالية عن طريق تعظيم الواردات أو العوائد السياحية. ولكن الوصول إلى هكذا نتيجة لإسهام القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني في العراق يتطلب من الدولة التمعن في التحديات الجوهرية التي تؤثر على تطور السياحة وإيجاد التدابير لمعالجتها ، والتي من الممكن أن تقف عائقاً في طريق نهوضه واستعادة جاذبيته السياحية ويأتي في مقدمتها الآتي:

أولا : التحديات (٢٤)

١- تحديات تتعلق بالاستقرار السياسي والأمني: والمتمثلة في النزاعات العسكرية والاضطرابات الأمنية والتوترات السياسية الداخلية والصراعات الإقليمية والتداعيات الجيوسياسية والتي تعد من التحديات الرئيسية اثرت سلبا على صناعة السياحة في العراق، والتي بدات تتلاشى تدريجيا بتوالي الحكومات العراقية الرشيدة وبذلك يواجه العراق تحديًا مهما يكمن في تغيير الصورة السلبية المرتبطة به لسنوات انعكست على سمعة البلد كوجهة سياحية وعلى الثقة في جذب الاستثمارات السياحية.

٢- التحديات الاقتصادية وتأثيرات الاستقرار الاقتصادي العام: يواجه العراق تحديات اقتصادية عديدة، بما في ذلك تبعات الحروب السابقة والعقوبات الاقتصادية والاثار التي نجمت عنها كالفقر والبطالة والفساد. والذي انعكس على القدرة الشرائية للسكان المحليين والاستثمارات في صناعة السياحة. كما تتأثر صناعة السياحة في العراق بتقلبات الاقتصاد العام للبلاد والمرتبطة بالتغيرات في أسعار النفط (المصدر الرئيسي للإيرادات) والتضخم والسياسة المالية للدولة التي أدت إلى تقليل القدرة على حركة السياحة والسفر ، بالإضافة إلى تأثيرها على استثمارات تطوير البنية التحتية السياحية

. ٣ – تباطؤ في استكمال البنى التحتية ونقص الخدمات السياحية : تعاني البنية التحتية السياحية من تدهور ونقص في التطوير والتي تكمن في نقص المرافق السياحية الحديثة ذات الجودة العالية ، بالإضافة إلى نقص في وسائط النقل الجيد والاتصالات الفعالة، حيث عانى القطاع السياحي على مدى عقود طويلة، من عقبتين كبيرتين. تمثلت في تعطل كامل للطاقة الإنتاجية والاستيعابية، مما أدى إلى عجز كامل في تلبية الطلب المحلي المتزايد على السياحة الداخلية. وعدم مواكبة الحداثة والحضارة في التخطيطات الحضرية والعمرانية المتعلقة بالقطاع السياحي اذ تحتاج صناعة السياحة إلى استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة.

٤- قصور في التشريعات الداعمة لصناعة السياحة: في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ قامت الدولة بمعالجة عدد من المشكلات التي نخرت مفاصل الاقتصاد العراقي لسنوات عديدة والتي من شانها ان تسهم في دعم وتشجيع البيئة الاستثمارية بكافة القطاعات الاقتصادية مكللة توجهها هذا بإصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي عدلت بعض من فقراته عام ٢٠١٠ وهذا مؤشر ايجابي وجيد ،لكن لازالت هنالك معوقات تتمثل في بعض القيود التشريعية في بنود القانون التي تحد من رغبة المستثمر بالعملية الاستثمارية ، و تتعلق بعملية التنظيم والرقابة وتوفير بيئة أعمال ملائمة لصناعة السياحة. وتعقيد الإجراءات الإدارية القوانين المتعلقة بالسياحة وتشجيع الاستثمارات وتسهيل إنشاء المشاريع السياحية. فنجد المستثمر ما بين الرغبة في العمل الاستثماري من خلال المشاريع السياحية وجدار الاجراءات المعقدة والقيود التشريعية كما ان التشريعات السياحية التي صدرت في العراق غير كافية لتؤدي دورا فاعلا وداعما في تطوير القطاع السياحي كقطاع حيوي مهم للنهوض بصناعة سياحة متكاملة . ان ضعف التشريعات المحفزة للاستثمارات السياحية في العراق يتطلب من الدولة توفير بيئة تشريعية امنة تتضمن إجراءات تشريعية وتنفيذية على المستوى الاقتصادي والامني للقطاع السياحي لتكون جاذبة للاستثمارات السياحية فالهدف هو جذب المستثمر المحلي لتقليص حجم التسرب النقدي الوطني الى الخارج وجذب المستثمر الاجنبي بكافة امكانياته التي تمت الاشارة اليها سابقا للمشاركة في صناعة السياحة في العراق

– تحديات في ضعف التسويق والترويج في المجال السياحي : يواجه قطاع السياحة في العراق تحديات للوجهات السياحية والمنتجات السياحية المتاحة والافتقار الى استراتيجيات فعالة للوصول إلى الجمهور المستهدف وإبراز الفرص السياحية المتاحة في العراق. لاسيما تدني صورة المنتوج السياحي نظرا لتدني نوعية الخدمات السياحية المقدمة فالمطلوب هو عرض سياحي متميز يقابله طلب حقيقي على السياحة

٦- تحديات تواجه الانفاق السياحي للسياح الوافدين :وتتمثل هذه التحديات في قصور في البنية التحتية السياحية مما يؤثر على القدرة على استقبال السياح وتوفير تجربة مريحة وممتعة لهم كما ان للوضع الأمني المضطرب والتوترات السياسية يؤثران على اتخاذ السياح قرار الزيارة إلى العراق. كما يعاني العراق من الصورة السلبية في وسائل الإعلام الدولية بسبب الصراعات السابقة والأحداث الأمنية.

أ- ٧- تحديات تواجه قطاع الاعمال في العراق في العراق : هنالك عدة تحديات تقف عائقا للنهوض بواقعه من اهمها الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي وما يفرضه من تحديات تتطلب تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز قدراته التنافسية لضمان مشاركته الفاعلة في توليد الثروات الوطنية من خلال الاسهام في صناعة السياحة .

ب- تراجع الوضع الاقتصادي نتيجة للظروف التي يمر بها العالم اجمع بسبب جائحة كورونا ومالها من اثار سلبية على اقتصادات الدول ومن بينها العراق الامر الذي ادى الى انخفاض اسعار النفط في بلد ريعي سلعته مرتبطة بعوامل سياسية مما نتج عنه الاستمرار في ضالة تأمين التخصيصات الاستثمارية لقطاعاته الاقتصادية والخدمية

ت- الدور المتواضع في اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت والتي تعد من العناصر المحددة لدور القطاع الخاص في العملية التنموية وعدم وجود دور جاد للقطاع الخاص في مساعدة الدولة للنهوض بواقعه وضعف وعيه لدوره في المسؤولية المجتمعية.

ث- عدم كفاءة الجهاز المصرفي في تقنياته التكنولوجية المستخدمة وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على جميع القطاعات.

ج- التلكؤ في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق سيما وان عملية تطوير القطاع الخاص مرهونة بعملية الاصلاح الاقتصادي

ح- تحديات تواجهها الدولة في توفير الاستقرار والامن في العراق وتنفيذ القانون على الجميع لإتاحة المجال للقطاع الخاص للقيام بالاعمال والاستثمار لتكون قادرة على المنافسة.

ثانيا : التدابير المستقبلية لمعالجة لتحديات التي تواجه صناعة السياحة في العراق.

١-المعالجات المقترحة للتحديات السياسية والأمنية تتم من خلال :

تعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال تعزيز عمليات المصالحة الوطنية وتعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة والتركيز على تعزيز الأمن السياحي وتعاون الدولة مع القطاع الخاص لتوفير بيئة آمنة ومستقرة للسياح والمستثمرين في السياحة والعمل على تعزيز صورة البلد كوجهة سياحية آمنة من خلال حملات ترويجية وإعلامية إيجابية.

٢-المعالجات المقترحة للتحديات الاقتصادية وتأثيرات الاستقرار الاقتصادي العام تتم من خلال:

تنويع اقتصاد العراق بعيدًا عن الاعتماد الكبير على النفط من خلال تعزيز القطاعات الأخرى والعمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة وتحسين بيئة الأعمال كذلك تعزيز التعاون مع المؤسات المالية الدولية للحصول على تمويل ودعم لمشاريع تطوير البنية التحتية السياحية.

٣-المعالجات المقترحة حول التباطؤ في استكمال البنى التحتية ونقص الخدمات السياحية وتتم من خلال:

زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية السياحية من خلال شراكات عامة وخاصة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية تحسين الخدمات السياحية من خلال تطوير المرافق وتدريب الكوادر البشرية المتخصصة في القطاع السياحي تشجيع التطور الحضري المستدام والتخطيط العمراني الذكي لضمان توافر المرافق السياحية الحديثة والمستدامة ، فعندما يحدث زيادة في التنمية الاقتصادية ، عن طريق الزيادة في إنتاج وتصدير النفط، كونه المصدر الرئيسي للدخل الوطني سيزداد الدخل المتاح للعراق. وهذا يؤدي إلى زيادة الثروة والإيرادات المتاحة للحكومة. وبالتالي ستزيد الثروة المتاحة من القطاع النفطي من إمكانية الحكومة للاستثمار في تطوير البنية التحتية السياحية ، مثل إنشاء وتحسين الطرق والمطارات والفنادق والمنتجعات السياحية.

١- المعالجات المقترحة للتحديات في قصور في التشريعات الداعمة لصناعة السياحة من خلال:اعطاء الاولوية في سن قانون وتشريع خاص بالاستثمار السياحي خال من تعدد القيود التشريعية ومعوقات للعملية الاستثمارية لجذب الاستثمارات السياحية بشقيها المحلية والأجنبية . التي تكون في وجهة نظر المستثمر مهمة مما يسبب انصرافه عن فكرة الاستثمار تحد من قدرات المستثمر الذي يعد توفر البيئة الاستثمارية المتكاملة بضمنها التشريعات احد العناصر الرئيسة لقراره الاستثماري وبالتالي سنضمن توفر بيئة استثمارية ناجحة تتضمن التوسع في التسهيلات الممنوحة للمستثمرين الاجانب ومنح امتيازات اضافية للمستثمر العراقي لإعادة راس المال الوطني المهاجر وتفعيل الاعفاءات الضريبة وحل مشاكل ملكية الاراضي وإنشاء بيئة تشريعية ملائمة لصناعة السياحة، بما في ذلك تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها وتطبيق المعايير واللوائح الواضحة والعادلة. وأن تكون القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والسياحة واضحة وشفافة، وتعزز حقوق المستثمرين وتحميهم. كما ينبغي أيضًا تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية لتيسير عمليات الاستثمار.

٥- المعالجات للتحديات الحالية في التسويق والترويج من خلال :- تطوير استراتيجيات ترويج وتسويق فعالة للوجهة السياحية العراقية من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة وتعزيز التعاون الدولي في التسويق السياحي من خلال المشاركة في المعارض والفعاليات الدولية وإقامة شراكات مع وكالات السفر وشركات الطيران والمنظمات السياحية الدولية وتسهيل عملية الحصول على التأشيرات السياحية وتقديم خدمات مرنة للزائرين من حيث الإقامة والتنقل والترفيه و تعزيز جهود التسويق والترويج للسياحة في العراق على المستوى المحلي والدولي. وتنفيذ حملات ترويجية فعالة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت والمعارض السياحية لجذب المزيد من السياح. فعندما تقوم الحكومة

بتعزيز حملات التسويق السياحي وتنظيم الأحداث السياحية المتنوعة التي تجذب السياح. والتعريف بالعرض من هذه الخدمات، يمكن أن يتاح للسياح المزيد من الخيارات والتجارب المتنوعة، وبالتالي يتزايد الانفاق السياحي في العراق.

٦-المعالجات المقترحة للتحديات التي تواجه الانفاق السياحي من خلال:

التركيز على تطوير البنية التحتية السياحية، بما في ذلك الفنادق والمرافق ووسائل النقل. يمكن تحقيق ذلك من خلال استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتنفيذ مشاريع التطوير ذات الصلة ، وأن يكون الأمن والاستقرار أولوية قصوى للحكومة العراقية. ينبغي تعزيز الإجراءات الأمنية والتنسيق بين الجهات المعنية لتوفير بيئة آمنة للسياح. والعمل على تسويق العراق كوجهة سياحية جميلة ومتنوعة. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والترويج السياحي لزيادة الوعي بالمعالم السياحية والثقافة العراقية.و تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين لدعم صناعة السياحة في العراق سواء من خلال تبادل الخبرات أو تقديم الدعم المالي والتقني فضلا عن توفير التدريب المهنية للعاملين في صناعة السياحة، بما في ذلك التدريب على خدمة العملاء والإدارة الفندقية ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تعليمية وتدريبية تستهدف تطوير مهارات العاملين في قطاع السياحةان تعزيز الانفاق السياحي في العراق يتطلب تكامل الجهود بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. يجب أن يكون هناك التزام قوي بالتطوير المستدام وتعزيز الجودة والتنوع في العروض السياحية.

٧-المعالجات المقترحة للتحديات التي تواجه قطاع الاعمال والاستثمار من خلال:

ومن منظور خطة التمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ لتطوير بيئة اعمال داعمة ومحفزة للقطاع الخاص في العراق فقد جاءت بعدة مساعي ووضعت سبل لتحقيقها لاسيما وان الدولة العراقية شرعت بمجموعة من السياسات والاجراءات الحكومية الهادفة الى تفعيل دور القطاع الخاص والاعلان عن حزمة من الاصلاحات الاقتصادية ومكافحة الفساد الاداري والمالي بهدف توفيربيئة اعمال واستثمار مناسبة لصناعة السياحة في العراق لما لها من تأثيرات وعوائد ايجابية ويمكن اجمال اهداف الخطة بالاتي (خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٠)(٢٥)

١- زيادة نسبة اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت وتقليل نسبة البطالة وزيادة نسبة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والتنموية الاساسية .

٢- العمل على تحسين بيئة الاعمال والاستثمار ليعمل القطاع الخاص في بيئة داعمة معززة بسياسات قانونية وتنظيمية .

٣- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق عملها ومنح القطاع الخاص الفرص في جميع القطاعات الفرعية ذات العلاقة مثل الموارد البشرية وجودة الخدمة والتصديق والترويج والدعاية والشراكات الاستراتيجية .

٤- التاسيس لمشاركة حقيقية للقطاع الخاص في عملية اعادة الاعمار والتنمية وتقاسم الاعباء والمنافع المترتبة عليها من خلال بناء شراكات حقيقية وفاعلة للقطاع الخاص مع الجهات الحكومية المعنية ووضع خطط اعمال قابلة للتطبيق على ارض الواقع.

٥- اعادة هيكلة الشركات العامة وما يترتب من اثار ايجابية جراء هذه العملية من مكاسب للقطاع الخاص سواء كانت مباشرة ام غير مباشرة .

٦- حوكمة القطاع الخاص من خلال انجاز عملية البناء المؤسسي للقطاع الخاص على اسس حديثة ومستدامة.

الخاتمة

بعد ما تم استعراض كافة التأثيرات الايجابية لقطاع السياحية واهمية قطاع الاعمال والاستثمار في صناعة السياحة التي اصبحت جزءا مهما من الاقتصاد المحلي والعالمي مما يتوجب العراق استثمار هذا القطاع وتوفير بيئة اعمال صالحة ومناسبة للقطاع الخاص بكل مقوماتها لأثبات ذاته وتطوير قدراته وذلك نظرا لما يمتلكه من قدرات سياحية واعدة ومتميزة متنوعة في مفرداتها جغرافيا وطبيعيا ودينيا وفريدة في مقوماتها التاريخية والاثرية التي تشكل اليوم فرصة سانحة يجب اقتناصها لتسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع موارده عن طريق الانفاق السياحي وجذبه الى داخل البلد وتوطينه وعدم تسربه من دورة الدخل والناتج ان عملية تطوير بيئة الاعمال للقطاع الخاص في صناعة السياحة حق على الدولة كباقي القطاعات الاخرى بتوفير بيئة اعمال ناجحة تتوافر فيها جميع المقومات من استقرار سياسي وامني ووجود تشريعات قانونية ومالية وضريبية ومدخرات وطنية واسواق مالية واجهزة مصرفية تعمل بكفاءة عالية وشبكات اتصال متطورة والتي تزيد من تطوير اداء قطاع الاعمال وتودي دورا بارزا في نجاحه لاسيما وان لقطاع الاعمال والاستثمار في العراق في قطاع السياحة كانت له النسبة الكبرى من اجمالي المرافق السياحية حيث بلغ عدد الفنادق العائدة للقطاع الخاص عام ٢٠٢٠ (٢٢٩١) بنسبة (٩٨.٨٪) من المشاريع السياحية بحسب مسوحات الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة ٢٠٢٠ وفي ظل بيئة اعمال واستثمار تكاد تكون متواضعة مما يؤكد لنا ان قطاع الاعمال والاستثمار

في العراق سيكون له اسهام كبير في صناعة السياحة ودعم الاقتصاد الوطني عن طريق العوائد المتأتية من الانفاق السياحي ويولد آثار ايجابية كثيرة في حال توافرت له بيئة اعمال واستثمار داعمة ومتطورة ، وبناءا على ما تقدم نورد مجموعة من التوصيات الاتية :

١- اتخاذ قرار استراتيجي واضح المعالم يطمح الى تطوير وانشاء قاعدة لبيئة اعمال واستثمارات واسعة تكون بمثابة خارطة طريق ترتكز على وقائع تؤكد ان القطاع الخاص بامكانه ان يكون مولدا للاثار الايجابية في صناعة السياحة وتأسيس خدمات سياحية متطورة عن طريق اقامة مشاريع سياحية فاخرة من فنادق ومنتجعات ووحدات سكنية من الشقق والفيلات لتلبي احتياجات السائح والزوار وتصنع الفارق في صناعة السياحة .

٢- يجب ان يقع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية اقامة المشاريع الاستثمارية وبدعم من القطاع الحكومي امنيا قانونيا وتنظيميا التي تسهم وتدعم صناعة السياحة وتشجعهم على اقامة المشاريع السياحية وتحفيزهم فالدولة لها دور فاعل في دعم مسيرة الاقتصاد من خلال القرارات والتسهيلات التي تصدرها و التي تخفف من حدة القوانين وتسهل على قطاع الاعمال والاستثمار التواجد في مشاريع اقتصادية مختلفة .

٣- العمل على تنشيط السياحة في العراق و استخدامها كمحرك يحقق التنمية الاقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الاقل نموا والتي تمتلك المصادر والموارد السياحية وتفعيل التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات والتطابق والتوافق مابين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم وايضا تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية.

٤- إيجاد بيئة استثمار مناسبة ومستقرة سياسيا واقتصاديا لضمان مشاركة المستثمر العراقي والاجنبي للاستثمار بصورة فاعلة دون خوف او تردد في القطاع السياحي من خلال فسح المجال امامه لممارسة العمل الاقتصادي و زيادة اسهامه في عملية التنمية لما له من دور ريادي في صناعة السياحة .

٥- تطوير بيئة الاعمال و الاستثمار عن طريق وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في المناطق المختلفة التي لم تصلها التنمية مثل مدينة اور في الناصرية والمدينة التاريخية في بابل والمدن التاريخية في باقي المحافظات وكذلك مناطق الاهوار في الجنوب مما يؤدي الى تنويع المنتج السياحي وتنويع الحوافز لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب لاسيما في بداية افتتاح المشاريع وتسهيل اجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها وتقديم القروض الطويلة الاجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية .

٦- وضع قانون خاص للاستثمار السياحي والفندقي يكون واضحا ليكون داعما للقطاع الخاص من خلال استثمار الموارد الطبيعية والدينية والتاريخية والاثارية وجعلها قوة مؤثرة في اقتصاده ومساهمة في تحقيق الصناعة السياحية مما يرفع نسبة اسهام النشاط السياحي في الناتج المحلي الاجمالي عن طريق الانفاق السياحي وتعزيز دوره لاسيما بعد المضي في التحول الى نظام اقتصاد السوق الذي اعلنته الدولة والذي يعد عاملا مشجعا للقطاع الخاص ومحفزا للمنافسة في مشاريع استثمارية سياحية في ظل بيئة استثمارية جاذبة لنموه وتطوره للعمل ضمن أطرها القانونية والتنظيمية

٧- التركيز على أهمية دور القطاع السياحي على اعتبار السياحة مصدر محتمل لتنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد والتي يمكن من خلالها تحقيق زيادة في الإنفاق السياحي وتعزيز النمو الاقتصادي في العراق على المدى الطويل.

٨- تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المحلي. يمكن تشكيل شراكات استراتيجية لتطوير المشاريع السياحية وتبادل المعرفة والخبرات. وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة للاستفادة من الخبرات والموارد الدولية.

٩- تطوير وتنويع المنتجات السياحية في العراق لتلبية احتياجات السوق المستهدفة. وتطوير جولات سياحية متنوعة تشمل الثقافة والتاريخ والطبيعة والمغامرة. وتعزيز السياحة الدينية والطبية والتجارية والرياضية وغيرها من أشكال السياحة الخاصة. وتنفيذ حملات تسويقية قوية ومستهدفة للترويج للوجهات السياحية في العراق عن طريق استخدام وسائل الإعلام المختلفة مثل التلفزيون والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للترويج للوجهات السياحية والمنتجات السياحية. وتعزيز التسويق الرقمي وإنشاء مواقع وتطبيقات سياحية مبتكرة لجذب السياح.

١٠- تحسين البنية التحتية السياحية في العراق، بما في ذلك تطوير الفنادق والمطاعم الأماكن السياحية والمواقع التاريخية ووسائل النقل العام. وأن تكون هذه المرافق عالية الجودة ومجهزة بالتكنولوجيا الحديثة لتلبية احتياجات السياح. فمن خلال تحسين البنية التحتية السياحية يمكن توفير تجارب سياحية مريحة وممتعة للسياح القادمين من الخارج، ستساهم هذه التجارب الإيجابية في تعزيز سمعة العراق كوجهة سياحية جذابة وزيادة

عدد السياح الوافدين، كما ستعزز البنية التحتية السياحية القوية الثقة في السياح الدوليين وتشجعهم على البقاء لفترات أطول وإنفاق المزيد من الأموال في العراق، مما يساهم في التنمية الاقتصادية.

١١- تحفيز توجيه الإنفاق السياحي بشكل أكبر داخل العراق وجذب السياح من خارج العراق لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المحلية من صناعة السياحة لتحقيق نتائج إيجابية على المدى الطويل.

المصادر :

١- محمد عمر مؤمن : التخطيط السياحي ، دار الكتب للدراسات العربية ط ١ ، ٢٠٢٠، ص ص ٤٧-٤٨

٢- World Tourism Organization "collection of Domestic Tourism Statistics"Madrid,1995,-p11-12 -

مروان السكر : مختارات من الاقتصاد السياحي – الأردن ، مجدلاوي للنشر والتوزيع ١٩٩٩ ص ١٣

٣- -أياد عبد الفتاح النسور : أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية (مدخل مفاهيمي) ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ،٢٠٠٨ ،ص ٢٣

٤- ثامر البكري: التسويق أسس ومفاهيم معاصرة ثامر البكري. دار اليازوري للنشر،ط١ ،٢٠١٦ ، ص ٤٤

٥- McIntosh &others:Tourism principles,John Wiely & Sons Inc, New Yourk ,1995,p296

٦- محمد طاقة واخرون: اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الثانية. دار اثراء للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٩

٧- منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط١ ، الأردن ، ٢٠١٢ ،ص٤٢

٨- محمد فاضل العبيدي: البيئة الاستثمارية. مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،ط١ ،عمان،٢٠١٢ ، ص٥٧.

٩- عبدالناصر الزهراني- كباشي حسين قسيمة: الاستثمار السياحي في محافظة مركز العلا ، مركز الابحاث السياحية، السعودية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧

١٠- عبد الله الصعيدي: الضرائب والتنمية دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام ، ١٩٩٧، ص ١٩

١١- Douglas C. Frechtling ,The Tourism Satellite Account, A Primer Annals of Tourism Research, Vol.37, No. 1, p: 14

١٢- تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التوصيات الدولية المتعلقة باحصاءات السياحة ٢٠٠٨ ، ص : ٣١-٣٢.

١٣- منال مينا حنا سلمان : الانفاق السياحي واثره على ابرز المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالةالاردن ، رسالة ماجستير في اقتصاد الاعمال – كلية الدراسات العليا الأردنية ، عمان ، الأردن ٢٠١٥ ، ص٢٨

١٤- عشية صليحي :الاثار التنموية للسياحة- دراسة مقارنة بين (الجزائر ، تونس والمغرب)رسالة ماجستير ، ص ٣٦

١٥- Measuring Tourist Expenditure Using Credit Card Data: A Literature Review

- مقال منشور في مجلة Journal of Travel Research متاح على الرابط الالكتروني: https://journals.sagepub.com

١٦- Direct Survey Techniques for Measuring Tourism Expenditure: A Review

مقالة منشورة في مجلة Journal of Travel Research متاحة على الربط الالكتروني : https://journals.sagepub.com

١٧- وزارة التخطيط العراقية : دائرة الحسابات القومية، قسم الجهاز المركزي للإحصاء,

١٨- الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط العراقية ، مديرية احصاءات التجارة ، مسح الفنادق والمجمعات السكنية السياحية ٢٠٢٠

١٩- تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعامي ٢٠١٧ ٢٠١٨

٢٠- موقع منظمة السياحة العالمية ، ٢٠١٧.

٢١- برايدن ، ج. م. (١٩٧٣). السياحة والتنمية كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

٢٢- Garcia، B. and Fernández، A. (٢٠١٦). التوظيف في قطاع السياحة الاسباني ودوره في التعافي من الأزمة الاقتصادية. الدراسات السياحية ، عدد ٢٠٩ ، ص ٢٩ – ٤١. معهد الدراسات السياحية. مدريد.

٢٣- هيرناندیز هيرناندیز ، أ. (٢٠٠٥). صياغة وتقييم المشاريع الاستثمارية. مدينة مكسيكو ، المكسيك: طومسون. InverTUR (٢٠١٨). بنك المشروعات. تم الاسترجاع من http://invertur.com.ar/club/12- وزارة السياحة لجمهورية الأرجنتين (٢٠١٨). الاستثمارات. تم الاسترجاع من http://www.turismo.gov.ar/inversiones

٢٤- عادل عبد الزهرة شبيب ،بعض معوقات الاستثمار في العراق وسبل النهوض به ،.متاح على الموقع الالكتروني www.iraqicp.com/indexوزارة التخطيط العراقية – وثيقة خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠

-١Muhammad Omar Mumin: Tourism Planning, Dar Al-Kutub for Arab Studies, 1st ed., 2020, pp. 47-48

- -٣Ayad Abdul Fattah Al-Nusour: Foundations of Marketing Medical Tourism Services (Conceptual Introduction), Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, 2008, p. 23

-٤Thamer Al-Bakri: Marketing, Contemporary Foundations and Concepts, Thamer Al-Bakri. Dar Al-Yazouri for Publishing, 1st ed., 2016, p. 44

-٦Muhammad Taqa and others: Fundamentals of Microeconomics and Macroeconomics, 2nd ed. Ithraa Publishing and Distribution, Amman 2009

-٧Mansouri Al-Zain, Encouraging Investment and Its Impact on Economic Development, Dar Al-Rayah for Publishing and Distribution, 1st ed., Jordan, 2012, p. 42

-٨Muhammad Fadhel Al-Ubaidi: Investment Environment. Arab Community Library for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, 2012, p. 57.

-٩Abdul Nasser Al-Zahrani - Kabashi Hussein Qasima: Tourism investment in Al-Ula Governorate, Tourism Research Center, Saudi Arabia, 2008, p. 17

-١٠Abdullah Al-Saidi: Taxes and development, a study of the role of income taxes in financing public spending, 1997, p. 19

-١٢Report of the Department of Economic and Social Affairs, International recommendations related to tourism statistics 2008, pp. 31-32.

-١٣Manal Mina Hanna Salman: Tourism spending and its impact on the most important macroeconomic variables - a case study of Jordan, Master's thesis in Business Economics - Jordanian Graduate School, Amman, Jordan 2015, p. 28

-١٤Aisha Salhi: The developmental effects of tourism - a comparative study between (Algeria, Tunisia and Morocco) Master's thesis, p. 36

-١٧Iraqi Ministry of Planning: National Accounts Department, Central Statistical Organization Department,

-١٨Central Statistical Organization, Iraqi Ministry of Planning, Trade Statistics Directorate, Survey of Hotels and Tourist Residential Complexes 2020

-١٩World Bank Doing Business Report 2017-2018

-٢٠World Tourism Organization website, 2017.

-٢١Bryden, J. M. (1973). Tourism and Development Cambridge, UK: Cambridge University Press.